مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

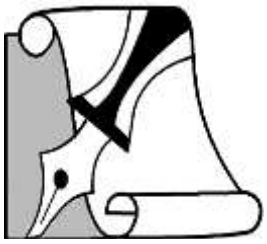

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

شكوك وشبهات حول جهوزية الجيش الاسرائيلي للحرب

هزت وثيقة سرية أعدها مفوض شكاوى الجنود في جيش العدو، اللواء احتياط يتسحاق بريك، مختلف الأوساط العسكرية والامنية. والوثيقة مكونة من ٢٠٠ صفحة وتتحدث عن عدم جهوزية جيش الاحتلال الاسرائيلي لخوض حرب حقيقية جديدة بالمعنى العملي للكلمة. ويعيد المفوض الخلل المذكور في جزء كبير منه الى جهود رئيس الاركان آيزنكوت نفسه الذي يطبق من لدنه خطة خاصة يقال أنها وضعت لتحديث الجيش وعرفت ب"خطة جدعون". ولفت بريك إلى أن هناك "أزمة شديدة في القوى البشرية للجيش، وفي تخزين السلاح، وصيانة الدبابات والمدرعات المختلفة". وأضاف أن هناك ثغرات عميقة في الجيش الإسرائيلي، من بينها عدم وجود كفاءات عسكرية على مستوى عال، وعدم استعداد سلاح البر لأي عمليات عسكرية قادمة، ووجود أزمة حادة في عدد الموظفين العاملين في الجيش الإسرائيلي. وقال انه خلال زيارة قام بها لمخازن الأسلحة لحالات الطوارئ، سمع عن مشاكل جدية حول النقص في القوى البشرية، وعدم صيانة الأسلحة والعتاد العسكري، لا سيما الدبابات والمدرعات، وأن القادة والجنود الميدانيين يضطرون لرفع تقارير بعد تعديلها و"هندستها" لتحسين صورة الوضع الحقيقي. ومن المشاكل والعيوب التي عددها بريك: "مشكلة دافعية الجنود، وهرب الأدمغة، ونقص التمويل، ولكن في المجال العملياتي، طرأ تحسن كبير لا يمكن التنكر له".

وتحمل الوثيقة التي أعدها مفوض شكاوى الجنود، اللواء احتياط يتسحاق بريك، وهو قائد وحدة تابعة لوزارة الدفاع، تختص بتلقي المشاكل الخاصة بالجنود وعائلاتهم، انتقادات حادة بشأن الكفاءة القتالية للجنود، وتطالب بتشكيل لجنة تحقيق خارجية لدراسة الأوضاع داخل الجيش، لا سيما ما يتعلق بالموارد البشرية، وتراجع جاهزية الجنود لخوض الحرب في المستقبل. وأرسل اللواء بريك نسخة من الوثيقة إلى كل من وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، ورئيس هيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت، فضلًا عن لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست، محذرًا من تراجع مستوى جاهزية الجيش الإسرائيلي، وتؤكد أنه غير مستعد لخوض حرب بالمعنى

الحقيقي. وأضاف بريك قائلا: "أنصح القيادة العليا بالتخلي عن نرجسيتهم فورا ودراسة الوضع من أجل إصلاح الإخفاقات قبل أن يصبح الوقت متأخرا"، مشيرا إلى أن ثمة تناقضا في أحد التقارير بأن الجيش مستعد للحرب، "ولكن من الجهة الأخرى يقول إن لدى اللجنة ملاحظات شديدة جدا للجيش الإسرائيلي. ومن يعرف تلك الملاحظات الشديدة يعلم أن الحديث يدور عن إخفاقات خطيرة جدا وتمس بشدة بجهوزية جيش البر للحرب". وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة على مدى جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب تتم من قبل هيئات الرقابة الداخلية ذات الصلة، مراقب جهاز الأمن، ومراقب الجيش الإسرائيلي، وبالتنسيق الكامل مع مكتب مراقب الدولة.

من ناحية أخرى أوضحت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن التقرير السنوي لمفوض شكاوى الجنود الإسرائيليين، ينقل "صورة مزعجة عن استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، ونظام الخدمة الدائم، وقدرة نظام الخدمة النظامية على مواجهة التحديات الحالية". وأكد المفوض أن "الأمور الطالحة في الجيش تتسع وتهدد بتجاوز الأمور الصالحة"، مضيفا: "أشعر بالانزعاج الشديد أكثر من الماضي". وعبّر بريك عن خوفه من جودة التدريب الذي يخضع له جنود احتياط جيش الاحتلال، منوّها إلى أن "هناك تدريبا أكثر مما كان عليه في الماضي، لكن نوعية التدريب في نظام الاحتياط آخذة في التراجع". وتابع: "الاحتياط، الذي هو أكثر قوة قتالية في الجيش أثناء الحرب، لا يتدرب على الأوصاف الصحيحة أثناء الحرب، هناك نقص في المهنيين، وفي المعدات، الأمر الذي يشكك بجاهزية الجيش الإسرائيلي ليوم الحسم". وخصص بريك فصلا كاملا من التقرير لتراجع رغبة الضباط في الالتزام بالخدمة طويلة الأمد، محذرا من "حدوث انخفاض كبير في استعداد صغار الضباط للالتزام بالخدمة الدائمة في الجيش، خاصة في المنظومة التكنولوجية الهامة جدا في ساحة الحرب المستقبلية". وفي هذا الصدد، أكد أنه يرى "مشكلة صعبة للغاية في هذه القضية، فالأطباء لا يريدون البقاء في المنظومة القتالية، وكذلك ضباط التسلح واللوجستيات والتعليم لا يريدون تمديد خدمتهم الدائمة لفترات أطول". وأضاف أنه "في جهاز الاستخبارات هناك نقص في محفزات الضباط على مواصلة حياتهم المهنية، والناس الطيبون يغادرون الجيش"، منوها إلى أن "الذين يبقون في الجيش ليسوا بالضرورة هم أفضل من ظن

الجيش أنهم يناسبونه". وبحسب بريك، فإن جيش الاحتلال "يدرك هذه القضية ويضطر لتقديم تنازلات"، مؤكدا أن "ظاهرة مغادرة الضباط النوعيين بسبب عدم اليقين، ستقود الجيش الإسرائيلي لمستوى مهني متوسط".

في المقابل أصدر بريك، الذي من المقرر أن ينهي فترة خدمته في المنصب التي استمرت لعشر سنوات، تقريرين للقيادة العليا للجيش الإسرائيلي ونواب كبار في الكنيست حول مسألة الجهوزية ودعا لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست إلى التحقيق في هذا الشأن. وأقر وزير الدفاع ليبرمان بأن لبريك انتقادات مشروعة للجيش في تقريريه اللاذعين، لكنه اعترض على استنتاجاته. وقال ليبرمان: "لقد قرأت تقريره وتحدثت مع بريك أكثر من مرة. لديه نقاط هامة. ولكنني أعتقد أنه مخطئ بشأن أمر واحد رئيس هو – جاهزية جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب. أنا أقول ذلك ليس فقط لأن هذا ما أعتقده، ولكن بصفتي شخص قضى عقودا في المجلس الوزاري الأمني". وأضاف: "أعتقد أن علينا التعامل مع الأمر بجدية، ولكن في نهاية المطاف، أعتقد أنه أخطأ الهدف... عندما أقوم بمقارنتنا بالسنوات السابقة، منذ عام ١٩٦٧ لم يكن هناك مستوى من الجاهزية أعلى مما هو عليه اليوم".

وقال بريك إن قرار الجيش بتقليص عدد الوظائف للجنود في إطار خطة غدعون قد أثر سلبا على قدرة الجيش على شن حرب بعدة طرق. وتنص الخطة، التي أعلن عنها في عام ٢٠١٥، على تقليص عدد الجنود النظاميين إلى أقل من ٤٠,٠٠٠. وقال ضابط في الجيش الإسرائيلي حينذاك إن "الفكرة هي خلق جيش أكثر شبابا، وأقل حجما وأكثر قوة وأكبر تركيزا ومدربا بشكل أفضل".

وبحسب التقرير فإن التقليص في عدد الضباط النظاميين، إلى جانب خفض فترة الخدمة العسكرية الإلزامية للجنود الذكور، تعني أنه سيكون على الجنود المتبقين بذل جهد أكبر لتعويض الفارق. ونتيجة لذلك، ينتج عن هذه التقليصات "إرهاق وقلة نوم وفشل في تنفيذ الأوامر، وقد تكون أيضا سببا في فقدان الحافز لمواصلة الخدمة" بالنسبة للضباط النظاميين وضباط الصف المتبقين، كما كتب بريك.

وأوضحت صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، في افتتاحيتها التي كتبها المعلق العسكري، يوسي يهوشع أنه خلال حرب ٢٠١٢ على قطاع غزة، "علقت عشرات عديدة من شاحنات نقل الدبابات وهي في طريقها لغزة،

ومنعت الرقابة العسكرية نشر ذلك، وكان واضحا أن وضع الناقلات كارثي، ولا يمكن تحريك الدبابات في الحرب القادمة". وكشفت أن التدريبات العسكرية التي سبقت حرب ٢٠١٤ على غزة، "أوقفت بسبب الميزانية؛ بما في ذلك طلعات التدريب لسلاح الجو"، منوهة إلى أن "اللواء أمير إيشل، قائد سلاح الجو في حينه حذر من المس بمستوى أهلية الطيارين، كما أن قادة كتائب وألوية في الجيش النظامي، حذروا من أن الوحدات ليست مدربة بشكل كاف، كما أن مخازن الطوارئ كانت مهملة، والنتيجة رأيناها في حرب ٢٠١٤". وأشارت الصحيفة إلى أنه "في تلك الفترة، أي زمن ولاية رئيس الأركان السابق بيني غانتس، لم تكن للجيش الإسرائيلي على الإطلاق خطة متعددة السنوات للتعاظم وبناء القوة؛ وهذا أمر خطير وشاذ".

٢ – في التفاصيل:

أثار تقرير اللواء بريك سِجالاً واسِعاً في إسرائيل لكونه يمسّ العَصَب الأكثر حساسيّة في المؤسّسةِ الرسميةِ والمجتمعِ الإسرائيليين، ويهزّ ثقة الإسرائيليين بجيشهم وبقدرته ليس على تحقيقِ الانتصارِ والحَسْمِ في المعركةِ المُقبلةِ فحسب، بل في توفيرِ حتى الحمايةِ والأمنِ للجبهةِ الداخليةِ المدنيةِ والعسكريةِ والمؤسّساتيةِ على حدٍّ سواء. وتطرق بريك في تقريره إلى صيانة العتاد العكسري والمدرعات، مشيرا إلى أنه في وحدات كثيرة لا يتم التشديد على ذلك، وخاصة في وسط الاحتياط. كما أشار إلى أنه لا تجري دائما معالجة السلاح الشخصي صباح كل يوم، وكذلك الصيانة الدورية للدبابات والمدرعات. كما اكتشف أنه في إحدى القواعد العسكرية تم استئجار شركة مدنية لتنظيف الأسلحة بعد التدريبات. وكتب أن "الجنود الذين لا يعالجون العتاد الشخصي في الأوقات العادية، لن يتمكنوا من ذلك في حالات الطوارئ، الأمر الذي يؤثر على الجاهزية والقدرة على إنجاز المهمات".

وعن التدريبات العسكرية كتب أن هناك تدريبات أكثر من السابق، ولكن نوعية التدريبات في تراجع، كما أن جنود الاحتياط، وهم يشكلون غالبية القوة العسكرية للجيش أثناء الحرب، لا يتدربون بالمواصفات الصحيحة، وأن هناك نقصا في المهنيين والعتاد بما يثير الشكوك بشأن جاهزية الجيش.

كما خصّص بريك فصلا كاملا لما اعتبره تراجعا في رغبة الضباط بالالتزام بالخدمة النظامية لسنوات طويلة، كما حذر من تراجع ملموس في رغبة الضباط الصغار بالالتزام بالخدمة النظامية، وخاصة في الجهاز التكنولوجي الذي "يعتبر مهما في ساحات القتال المستقبلية".

وكتب أن "الأطباء لا يريدون البقاء في الخدمة الدائمة في الجهاز القتالي، وضباط التسليح والإمدادات والتربية لا يريدون إطالة مدة الخدمة النظامية، كما أن أفضل العناصر تغادر الجيش، ومن يتبقون ليسوا بالضرورة الأفضل".

وتناول بريك في تقريره ما أسماه نموذج "النظامي الصغير" بشأن نموذج الخدمة الدائمة الجديدة في الجيش. وبموجب هذا النموذج فإن هناك محطة خروج من الجيش بعد ١٤ عاما للضابط الذي لا يترقى إلى رتبة "مقدم"، حيث يخشى ضباط كثيرون هذه المحطة والخروج إلى الحياة المدنية بدون تقاعد، ما يدفع ضباطا كثيرين إلى ترك الجيش بعد الوصول إلى منصب "قائد كتيبة". وقد بينت الاستطلاعات أن ٥٠% من الضباط لا ينصحون أقرباءهم بالتوقيع على الخدمة الدائمة الطويلة في الجيش.

وبحسب بريك، فإن هذه الظاهرة تتكرر في التجهيزات التكنولوجية والقتالية والإسنادية، مضيفا أن الجيش ليس مدركا بما فيه الكفاية لأبعاد ذلك. وتطرق في تقريره إلى أبعاد تقليص ٤ آلاف شخص من العسكريين النظاميين من قبل وزارتي الأمن والمالية، الأمر الذي أدى إلى تقصير مدة الخدمة النظامية ما تسبب بأزمة عدم ملاءمة بين المهمات الملقاة على عاتق الضباط والجنود،، وبين حجم القوى البشرية والموارد المتوفرة بحوزتها. إلى ذلك، أشار المفوض إلى أنه في العام ٢٠١٧ تلقى مكتبه ٧٠٠٢ شكوى خطية من الجنود، مقابل ٦٧٥٨ شكوى في العام ٢٠١٦. وبحسب الشكاوى، اعتبر بريك أن هناك "تعاملا مؤذيا ومهينا وعنصريا من جانب الضباط تجاه المأمورين". وأشار إلى أبعاد ثورة المعلومات في الجيش على العلاقة بين الضباط والمأمورين. وبحسب رايه، فإن الاستخدام السائد للهواتف الخلوية والبريد الإلكتروني يؤدي إلى "مشاكل انضباط وعدم تنفيذ أوامر"، وأن "الجنود يستخدمون الهواتف في الفعاليات العملانية والتدريبية الروتينية بشكل يمس بالمستوى العملاني وبالعلاقة الشخصية بين الضابط والمأمور.

وعن البريد الإلكتروني، كتب أن الأوامر تصل بواسطة الإيميل أيضا إلى كبار الضباط وبكميات كبيرة لدرجة أن بعضها يتم محوه بدون الاهتمام بها، ما يعني أن الأوامر لا تنفذ. وعن استخدام الهواتف الخلوية كتب أن ذلك يمس بالقيادة والعلاقات الشخصية لكونها تأتي بديلا للحوار المباشر بين الضباط والمأمورين، وأيضا بين الجنود أنفسهم.

وعن الخدمات الطبية في الجيش كتب أن هناك فجوة، سواء على مستوى القوى البشرية أم التكنولوجيا والبنى التحتية، بما يمس بالخدمات الطبية التي تقدم لمن يتلقى العلاج، كما أن الضباط لا يولون الأهمية المطلوبة للوضع الطبي للجندي خلافا للتوجيهات الصريحة للجهات الطبية.

الجدير بالذكر أن اللواء بريك ليس أول مَن دقَّ ناقوسَ الخطرِ بشأنِ عدم جهوزيّة الجيش الإسرائيلي للحربِ المُقبلةِ، ولا سيما مع حزبِ الله. فقد كشف تقرير عسكري إسرائيلي أصدرته لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست عيوبا وثغرات في مدى جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة، وحمّل المستوى السياسي المسؤولية عن هذه الإخفاقات، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو. وقال مراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي عاميت سيغال إن رئيس اللجنة آفي ديختر، وهو وزير الأمن الداخلي الأسبق وقع على التقرير، لكن عضو الكنيست من حزب الليكود يوآف كيش رفض التوقيع عليه. ونقل عن كيش اتهامه لمعد التقرير عضو الكنيست عوفر شيلح من حزب "هناك مستقبل" المعارض بأنه يوظف التقرير ذا الصبغة الأمنية لأغراض سياسية لمهاجمة الحكومة، ولذلك فهو يعارض التوقيع عليه، في حين اعتبر شيلح عدم التوقيع على التقرير مخالفة لوظيفة اللجنة البرلمانية، وتعبيرا عن مخاوف سياسية وحزبية، بما يحرم الجمهور الإسرائيلي من الاطلاع على معلومات تهمه. كذلك فمراقب المؤسسة الأمنية السابق العقيد احتياط حاغاي إيرز، واللجنة الفرعية لبناءِ القوة في لجنة الخارجية والأمن برئاسة عضو الكنيست عوفر شيلح، أصدرا السنة الماضية تقارير أشارت إلى ثغرات كبيرة (خاصة في القسمِ السري من التقريرِ – كما قال شيلح للقناة العاشرةِ ٠٥-٠٩-٢٠١٨) في جهوزيّةِ الجيشِ خاصة في سلاح البر، وهو ما دفع شيلح للقول "إن الطريقَ لا تزال طويلة كي يصبح الجيش الإسرائيلي جاهزاً للحربِ، وأن خطة ٢٠٣٠ التي طرحها رئيس الحكومة نتنياهو ليس فيها أي بند عن جهوزيةِ سلاحِ البر وهذا مقلق جداً، وإذا استمرينا هكذا سننفق المال ولن يكون لدينا

أمن". ومع ذلك، اكتسى تقرير بريك أهمية مضاعفة لاعتبارات تتعلّق بهوية معد التقرير، وتوقيته ومضمونه، وما يترتب على هذه الاعتبارات من مفاعيل سلبية جداً من وجهة النظر الإسرائيلية. فمُعِدّ التقرير، أي بريك، يتمتع بهالة في الأوساط الإسرائيلية المختلفة، وحتى أنه من الشخصيات العسكرية القليلة التي بقيت خارج الانتقاد والتشكيك، على خلفية تاريخه العسكري كأحد أهم خريجي حرب يوم الغفران ١٩٧٣ ، وهو يحمل وسام الجرأة بسبب مشاركته في تلك الحرب التي أصيب فيها، حيث لا تزال تلك الجراح تكوي وعيه وتدفعه إلى رفع الصوت عالياً خشية تكرار تجربة حرب تشرين القاسية جداً. ومن هذا المنطلق، صدرت دعوات من عدد كبير من الوزراء وأعضاء الكنيست والخبراء والمعلقين، ومن الاتجاهات كافة، للتعامل بجدية عاليةٍ مع تحذيراتِه التي وصفت بالمهنية والموضوعية.

على صعيد التوقيت، جاء صراخ بريك في وجه المؤسّسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في لحظة حساسة، ترتفع فيها وتيرة التهديدات والمخاطر، ما يفرض على جيش الاحتلال الإسرائيلي إقناع الداخل الإسرائيلي قبل الخارج، بجهوزيته للحرب. وما زاد الطين بلة في هذا المجال، استخدام الأمين العام لحزب الله سماحة السيّد حسن نصرالله خلاصات بريك لإيقاظ الإسرائيليين وتحذيرهم من وهم القدرة والقوة.

في المضمون، حذر بريك من عيوب أبرزها "غياب الشفافية في مراقبة الجيش الإسرائيلي، نقص في مخازن الطوارئ للحرب، القوات البرية ليست متمرسة بما يكفي لحرب، تراجع الحافزية للخدمة في الوحداتِ القتالية، هروب الأدمغة من الجيش الإسرائيلي، تأثير كل ذلك على جاهزيّة الجيش الإسرائيلي للحربِ" (القناة العاشرة –٢٠١٨/٠٩/٢٦) . وهذه العيوب تتناقض مع التقرير السنوي الذي رفعه رئيس الأركان غادي آيزنكوت، إلى المجلسِ الوزاري المُصغَّر والذي أعلن فيه جاهزيّة الجيش الإسرائيلي لتنفيذ أيّة مهمّة يُكلّف بها. هذا التناقض بين تقرير بريك "المهني"، وبين إعلان آيزنكوت " الوظيفي" هو الذي أشعل السِجال ورَفَعَ منسوب القلق داخل كيان العدو.

من ناحية اخرى ذكرت صحيفة معاريف أن الوثيقة التي نحن بصددها تضمنت تفاصيل كثيرة بصدد عيوب الجهوزية القتالية، وهي انضمت الى وثيقتين سابقتين أرسلهما بريك من قبل إلى الجهات المشار إليها، حيث يشير خلالها إلى وجود أزمة حادة في الطاقات والموارد البشرية، تؤثر على جاهزية وكفاءة وحدات الجيش.

وذكر موقع صحيفة "هآرتس" الالكتروني يوم الأربعاء ٢٠١٨/٨/١٥ ان مفوض شكاوى الجنود يتسحاق بريك، حذر من وجود أزمات داخل جيش العدو، الذي وصفه بأنه "تنظيم متوسط المستوى"، وأن "الضباط الميدانيين تحولوا إلى مجموعة جبناء" يتخوفون من تقديم شكاوى، وأن الضباط برتبة لواء "منشغلون بالمظهر وليس بالجوهر". وجاء ذلك في رسالة بعثها بريك، ووثّق فيها سلسلة طويلة من محادثات أجراها مع عشرات الضباط في العديد من الشعب والأذرع والوحدات العسكرية وصولاً إلى كبار الضباط في الجيش الاسرائيلي والنواب من أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

وقد وصف العسكريون الاسرائيليون جيشهم، بحسب بريك، بأنه "تنظيم متوسط المستوى ويعاني من تآكل إثر أعباء ثقيلة اكثر مما ينبغي تفرضها عليه مهمات كثيرة ، ناهيك عن عدم إلتفات القيادة العليا للمشاكل، ووجود أزمة معنوية شديدة بين الضباط الشبان، الذين لم يعودوا معنيين بالالتزام بالتوقيع على فترة جديدة للخدمة الدائمة بسبب الوضع السائد في الوحدات العسكرية". وبحسب بريك، وهذا هو الأهم، فإن "أزمة القوى البشرية تمس بجهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب"، وهو اقتبس من أقوال ضباط ميدانيين يحذرون من أن "قيادة الجيش تسوق مظهرا كاذبا لجهوزية أعلى مما هي في الواقع". وحذر بريك من الخطة العسكرية المتعددة السنوات، المعروفة باسم "جدعون"، التي تنص على تسريح ضباط من الخدمة الدائمة، في سن ٢٨ عاما أو ٣٥ عاما أو ٤٢ عاما، مشيرا إلى أن حجم هذه الأزمة سيتضح بعد عدة سنوات. وكتب أن "اختيار الجيش سيستند إلى تسويات والخدمة في الجيش ستتحول إلى خدمة ضباط متوسطي المستوى".

وقال بريك في رسالته: إن تقليص ٤٠٠٠ وظيفة في الخدمة الدائمة، ونقل وظائف من ذراع القوة البرية إلى وحدات الاستخبارات والسايبر والتكنولوجيا، تسبب "بتراجع كبير في صفوف العسكريين، تمثل بالسطحية والضحالة في تنفيذ المهمات، وحتى بعدم تنفيذ بعض المهمات.

في موازاة ذلك، يوجد تراجع كبير في حافزية الخدمة العسكرية، تظهر في وحدات عديدة وبينها الوحدات القتالية البرية ووحدات التكنولوجيا والتنصت والاستخبارات والطب واللوجيستية وغيرها". ومن بين أسباب تزايد ثقل الأعباء، تقصير مدة الخدمة النظامية من ٣٦ شهرا إلى ٣٢ شهرا. وكل هذه التغيرات بحسب رأيه قد "أدت إلى تدهور خطير في قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ مهماته ولذلك تضررت جهوزيته للحرب".

واقتبس بريك من أقوال قائد لواء (اللواء يضم عددا من الكتائب)، بأنه "نشأ وضع في الجيش الإسرائيلي لا يجرؤ فيه أحد على توجيه انتقاد في المؤتمرات ولا يتحدثون عن المشاكل. الضباط برتبة لواء يستعرضون أمامنا أن الوضع ممتاز، لكنهم منشغلون بالمظهر وليس بالجوهر. ونحن، الضباط الميدانيين، تحولنا إلى مجموعة جبناء. وأنا أخجل لأني توقفت عن التحدث عن المشاكل في المؤتمرات، لكن لأسفي هذا الأمر سيضرني، ذلك أن الأقوال تنزل على آذان صماء". وأضاف الضابط نفسه أن "المفهوم في الجيش اليوم هو عدم طرح المشاكل. والرسالة هي: "تدبروا أمركم بما هو متوفر". الضباط الكبار يريدون الحفاظ على أجواء جيدة ولذلك لا أحد يوفر تفسيرات للانتقادات وعدم تنفيذ الأوامر. يوجد انعدام طاعة في الجيش الإسرائيلي ومن يطرح المشاكل يُعتبر بكّاء. والضباط الأقل مرتبة لا يحتجون، خشية عدم الاستجابة لهم. والقيادة العليا تفسر الانتقادات على أنها تحريض. ويشعر الضباط الميدانيون بأن الأفضلية هي لسلاح الجو والاستخبارات والسايبر، وأن الذراع البرية موجودة في طرف سلسلة الغذاء. والمثال الأبرز على ذلك هو أن جميع الضباط برتبة لواء لم يوافقوا على تولي منصب قائد الذراع البرية. وهم يشعرون بأنه لا توجد كلمة لقائد الذراع البرية في هيئة الأركان العامة". ووفقا لبريك، فإن قادة ألوية وكتائب نظامية يعترفون بأنهم يواجهون صعوبة حقيقية في تجنيد قادة سرايا بنوعية جيدة لخدمة دائمة طويلة. ويضيف أن ضباطا يتحدثون عن ان "الوضع آخذ بالتدهور وحسب". ونقل عن قائد لواء في الجبهة الشمالية قوله إن "الجيش الإسرائيلي فشل في إبقاء الضباط الجيدين في صفوفه. فالجهاز لا يرى الأفراد وإنما اعتبارات المال والتوفير. وهذا يقود إلى انعدام الثقة".

قائد لواء آخر قال: "إنه مع عدم وجود خيار فإننا نعين اليوم ضباطا ما كنا لنقدم على تعيينهم في الماضي... وتوجد ضحالة في تنفيذ المهمات". ولفت نائب قائد كتيبة إلى أن "قادة الكتائب لا يتواجدون في منطقة الكتيبة، لأنهم منشغلون طوال اليوم في مداولات ودورات استكمال وأيام دراسية. ويتواجد قائد الكتيبة في منطقته ٤٠% من وقته ولذلك فإنه لا يؤثر على ما يحدث. والجيش منشغل أكثر في المظهر الخارجي من الجوهر الداخلي. وجيشنا هو جيش بمستوى متوسط ويواصل التدهور".

وأكد بريك أنه توجد شكاوى متكررة من جانب قادة سرايا، مفادها أن "لا أحد من القيادة العليا، قادة الفرق العسكرية وجنرالات هيئة الأركان العامة يحضر للتحدث معهم حول المشاكل الميدانية. والقيادة العليا معزولة

عن الميدان منذ سنوات، وهناك عشرات المواضيع التي لا يحصل قادة الكتائب والألوية على رد بشأنها من قادتهم". وأضاف بريك أن ضباطا أبلغوه خلال زيارته للجبهة الشمالية بأنه "لا يمكنهم تنفيذ الأوامر لوجود الفجوات في القوى البشرية المنتشرة عند الحدود وهي تتحمل أعباء لا تحتمل".

من ناحية أخرى تلقى بريك رسالة وقعها عشرات الضباط بمستوى متدن، وقالوا فيها إنه "توجد قطيعة هائلة بين القيادة العليا والضباط الصغار. ونُطالب بمواجهة معضلات مهنية وأخلاقية وقيادية تتطلب متابعة وتربية عسكرية. وهناك عدم إنصات مطلق من الضباط الكبار حيال هذه المعضلات. والانشغال اليوم يتركز على تنفيذ المهمات في جدول زمني مزدحم، وتقليص الوظائف يتسبب بإهمالنا. ولا توجد أي خطة لتطوير الضباط في الوحدات. ان روح الجيش ليست موجودة. ولا يوجد محفزات على التوقيع على اتفاق خدمة دائمة. يوجد انعدام ثقة في المؤسسة العسكرية وانعدام يقين بالنسبة للمستقبل".

على صعيد مراقب الدولة يوسف شابيرا ايضا، أفادت صحيفة "هآرتس" العبرية بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٣، بأنه تطرق في تقرير جديد له الى مدى جهوزية الجيش الإسرائيلي لأوقات الطوارئ، وتناول المشاكل والثغرات التي تعاني منها العقيدة القتالية في الجيش الإسرائيلي.

ومن بين الوحدات العسكرية التي كشف مراقب الدولة عن وجود ثغرات كبيرة فيها، وحدة ٩٩٠٠، التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية لأوقات الطوارئ والحروب. وتعد وحدة ٩٩٠٠ واحدة من ثلاث وحدات جمع المعلومات الرئيسية، في ركن الاستخبارات العسكرية "أمان"، إلى جانب وحدتي ٨٢٠٠ و٥٠٤، حيث تتمحور مهمتها في جمع المعلومات الاستخبارية الجوية، التي تخدم القوات المقاتلة على الأرض. وتعتمد الوحدة في تنفيذ مهامها على الطائرات الخاصة والأقمار الصناعية، التي تلتقط الصور الجوية لمسارح العمليات المختلفة على الأرض، الأمر الذي من شأنه أن يساعد كثيرا في بلورة الصورة الاستخبارية الكاملة، التي تخدم المستويين، التكتيكي والاستراتيجي، بالجيش الإسرائيلي. ووجه مراقب الدولة الإسرائيلي رسالة شديدة اللهجة إلى قائد الاستخبارات العسكرية "أمان" وقادة أجهزة الاستخبارات بعدم التهاون والتغاضي عن تلك الثغرات العسكرية الخطيرة والحساسة.

٣ – في ردات الفعل:

رفضت قيادة الجيش الاسرائيلي إلى حد كبير مزاعم واتهامات اللواء بريك، وأكدت على أن الجيش جاهز للقتال، ولكن في ضوء الدعوات المتزايدة لإجراء تحقيق في المزاعم، فتح الجيش الإسرائيلي تحقيقا داخليا لفحص جاهزيته للحرب. لكن اللواء بريك رأى ان اللجنة التي تشكلت لفحص مستوى الجهوزية لدى جيش الاحتلال، لا تفي بالغرض، خاصة وأنها منحت فترة ٤٥ يوما لتقديم تقرير شامل حول القضية، مشككا بقدرة اللجنة على الوصول لحقائق هامة خلال تلك الفترة. بحسب ما ذكر موقع "كان" العبري. وأضاف بريك أنه اكتشف خلال الدراسة التي أشرف عليها وقدمها لرئيس الأركان، أن المجالات الحساسة في الجيش تعاني من تدهور خطير، خاصة في مستوى جهوزية القوات البرية، مطالبا رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بالعمل على تشكيل لجنة خارجية برئاسة قاض متقاعد لفحص هذه الثغرات بشكل أدق. وحذر بريك من أن الأجيال الإسرائيلية القادمة ستدفع ثمن هذا التدهور في مستوى جهوزية الجيش، مؤكدا أن الإهمال وعدم المسؤولية لا ينبعان فقط من صغار الضباط؛ بل إن ضباطا كبار متورطون في هذا الإهمال، وتابع: "يجب علينا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوجه القصور قبل فوات الأوان، وإلا فإن الأجيال القادمة ستدفع ثمن هذه الحالة".

وزير الدفاع افيغدور ليبرمان ، من جهته، امتنع عن الدخول في الجدل الحاصل لكنه اختار الوقوف إلى جانب الجيش وقيادته العليا ضد بريك، بعد أن قال إن الجيش موجود في أعلى مستوى من الجاهزية منذ حرب "الأيام الستة" لعام ١٩٦٧. وقال ليبرمان: "بصفتي شخص يعرفه جيدا، فنحن في ذروة الجاهزية". وأضاف: "هذا لا يعني أنه لا توجد مشاكل. لدينا ماكينة عملاقة مع مئات آلاف الجنود وعشرات آلاف المركبات – من الطائرات إلى حاملات الجنود المدرعة – وبنادق القنص. في ماكينة كبيرة ستكون هناك دائما مشاكل، ولن تكون مثالية أبدا".

وأقر وزير الدفاع بأن لبريك انتقادات مشروعة للجيش في تقريريه اللاذعين، لكنه اعترض على استنتاجاته.

وقال ليبرمان: "لقد قرأت تقريره وتحدثت مع بريك أكثر من مرة. لديه نقاط هامة. ولكنني أعتقد أنه مخطئ بشأن أمر واحد رئيس – جاهزية جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب. أنا أقول ذلك ليس فقط لأن هذا ما أعتقده، ولكن بصفتي شخص قضى عقودا في المجلس الوزاري الأمني".

وأضاف: "أعتقد أن علينا التعامل مع الأمر بجدية، ولكن في نهاية المطاف، أعتقد أنه أخطأ الهدف... عندما أقوم بمقارنتنا بالسنوات السابقة، منذ ١٩٦٧ لم يكن هناك مستوى من الجاهزية أعلى مما هو عليه اليوم".

وجاء في تقريري بريك أن قرار الجيش تقليص عدد الجنود النظاميين وتغيير كيفية اتخاذ القرار بشأن من هم الأشخاص الذين سيتم عرض وظائف عليهم أثرا سلباً على نوعية وكمية القوى العاملة في الجيش الإسرائيلي، من بين انتقادات أخرى.

ورفض آيزنكوت الإنتقادات الموجهة اليه، مؤكدا على أن الجيش الإسرائيلي أكثر جاهزية من أي وقت مضى للحرب، لكنه أوعز للجنة بالتحقيق في المزاعم في ضوء التحذيرات المتكررة.

وسيترأّس اللجنة، التي تم تشكيلها تحت إشراف مراقب الجيش الإسرائيلي، البريغادير جنرال (احتياط) إيلان هراري، الجنرال المتقاعد آفي مزراحي وستضم ضباطا كبارا في قوات الاحتياط. وقال الجيش إن اللجنة ستعمل "بشفافية وبالتعاون مع جميع الوحدات في جيش الدفاع الإسرائيلي"، وسيكون أمامها ٤٥ يوما للتحقيق في مزاعم مندوب شكاوى الجنود.

في البيان، أكد آيزنكوت على أنه ما زال يعتقد بأن "جاهزية وكفاءة (الجيش الإسرائيلي) للقتال والانتصار عاليتان". وواجه بريك انتقادات اتهمته بتجاوز حدوده لأن هذا النوع من المسائل لا يقع في نطاق صلاحيات منصبه الذي يتطلب منه مراجعة الشكاوى الخارجية حول الجيش.

وفي إشارة كما يبدو إلى مكانة بريك كشخص من خارج مؤسسة الجيش، قال آيزنكوت إن تحقيق اللجنة الجديدة سيتم "بصورة مهنية ومع وسائل التقييم الواسعة والعميقة التي بحوزة شخصيات مراجع رسمية، بما في ذلك مراقب جيش الدفاع الإسرائيلي". ويمكن النظر إلى التحقيق الداخلي على أنه محاولة من قبل الجيش

لاستباق تحقيق خارجي محتمل من قبل لجنة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية القوية في الكنيست. وفي وقت سابق أكد آيزنكوت للمشرعين على أن الجيش جاهز لخوض حرب تحت أي سيناريو.

وكتب آيزنكوت في رسالة لأعضاء المجلس الوزاري الأمني ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع إن "جيش الدفاع الإسرائيلي على مستوى عال من الجاهزية والاستعداد للحرب فيما يتعلق بأي تهديد".

وأضاف في الرسالة، التي أرفقت بتقرير سري، "بصفتي الشخص المسؤول عن جاهزية الجيش للحرب، أنا أصرح بأن جيش الدفاع الإسرائيلي جاهز لأي مهمة تُطلب منه".

وتابع آيزنكوت حديثه في الرسالة مشيدا بـ"استخبارات (الجيش) وتفوقه الجوي، وقدراته البرية وخبراته العملياتية الوفيرة، التي يتم اختبارها يوميا في جميع مسارح الحرب". وكان بريك قد ركز معظم انتقاده على التغييرات في القوى العاملة التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة في إطار "خطة غدعون" التي بدأ الجيش الإسرائيلي بتنفيذها في عام ٢٠١٦. وبموجب الخطة، سيتم تقليص عدد الجنود النظاميين في الجيش الإسرائيلي بصورة كبيرة، حيث تتم مراجعة اوضاع الضباط عندما يصلون إلى عمر ٢٨، ٣٥، ٤٢ عاما. في هذه المراحل، بحيث إذا كان لا يبدو بأن الضابط متجه نحو الترقية، سيتم تسريحه من الجيش. وبحسب بريك، فإن لسياسة "إلى الأعلى أو إلى الخارج" هذه تأثيرا سلبيا على قدرة الجيش على العمل بفعالية.

كذلك رفض مفتّش الجيش الإسرائيلي، الجنرال إيلان هراري، شكاوى أمين المظالم في وزارة الدفاع الإسرائيلية، اسحاق بريك، ففي تقرير حديث كشف هراري عن وجود بعض المشاكل، مقرّاً بضرورة إجراء تحسينات عديدة للقوات البرّية، لكنه أعلن أن الجيش على أتم الاستعداد للحرب، وذلك بعد قيامه باختبارات مكثفة لفحص جهوزيته، مشيراً إلى أنه لاحظ تطوراً كبيراً، مقارنة مع ما كانت عليه الأوضاع في الماضي.

وأكد هراري على أنه اكتشف ٤١ ثغرة، ووضع لها توصيات بغية حلها قائلاً: "ثمة ثغرات في بعض الأمور مثل المجال الرقمي للجيش، وكيفية تفعيله، خصوصاً لدى قوات الاحتياط، وثغرات في ناقلات الجنود والآليات العسكرية الثقيلة، لكنها لا تؤثر على استعدادات الجيش. كما يوجد ثغرات كبيرة في كيفية الاستفادة من الموارد، في التدريبات، وفي بعض المعدات العسكرية التي يستخدمها الجنود، لكنها لا تقف عائقاً أمام تحقيق

النصر، أو تحدّ من القدرة على إجراء التحسينات، التي أقرّت في مشروع "جدعون"، الذي سيمتدّ على خمس سنوات لتحسين قدرات الجيش القتالية.وكتب أن "قرارات الجيش ستعتمد على حلول وسط، وستصبح الخدمة العسكرية خدمة من قبل ضباط متوسطين".

٤ – في الاستنتاجات العسكرية:

السؤال الأهم الذي يطرح نفسه أمام هذا الواقع هو: ماذا يعني تقرير بريك في كل ما له علاقة باحتمالات مبادرة إسرائيل إلى حربٍ أو عمليةٍ عدوانيةٍ واسعةٍ ضدّ حزب الله في لبنان، أو قطاع غزّة؟ الجواب على هذا السؤال يمكن استخلاصه من قول آيزنكوت إنه "في نهاية المطاف، النصر في حربٍ سيتحقّق فقط من خلال مناورة للقوات البرية تحتل الأرض وتهزم العدو" (القناة العاشرة –٢٠١٨/٠٩/٢٦). والمناورة البرية التي يتحدّث عنها آيزنكوت لتحقيقِ النصر، تتطلّب في حدّها الأدنى جهوزيّة ذراع البر لذلك، وهي جهوزية يسود اتفاق واسع فيالكيان الغاصب أنها غير مُتحقّقة، وهذا ما يؤكّده تقرير بريك وغيره. وفي غياب القدرة على خوضِ مناورةٍ بريةٍ مضمونة النتائج، ترتفع أسهم العمليات العدوانية القائمة على القدرة التدميرية من خلال النيران الصاروخية البرية والجوية والبحرية. غير أن هذا الخيار دونه عقبتان رئيستان: الأولى، أن عمليات التدمير لا تجلب نصراً، ولا تحسم حرباً ولا تدفع تهديداً، والثانية هي ادراك إسرائيل انها قد فقدت فعلا وباقرارها (١٥٠ الف صاروخ) حصريّة القدرة التدميرية، الامر الذي يفقدها ايضا التحكّم بتوازن الردع، ويُذيقها مرارة هذا الخيار الذي ستكون مُضطرّة لتجرّعه بعد أن بقيت في منأى عنه لعقودٍ خَلَت. فعدم القدرة على الحَسْمِ، وفُقدان حصريّة القدرة التدميرية، يُفسّران المراوحة الإسرائيلية في مربّعِ التهديدات، مراوحة قد يطول أمدها ما دامت موازين القوى الحالية باقية ومستمرة على حالها.

الجدير بالذكر ان موقع "هيئة البث الإسرائيلية"، اذاع اخيرا خبرا مهما يقول ان اللجنة البرلمانية الفرعية في الكنيست الخاصة بشؤون الجهوزية والمنبثقة عن لجنة الخارجية والأمن، والتي تضم

المراقب الداخلي للجيش العقيد احتياط إيلان هراري، إلى جانب اللواء احتياط آفي مزراحي قد اصدرت توصيتين: التوصية الأولى، كانت بضرورة التدرب على سيناريوهات تحاكي تحرك قوات الجيش نحو جبهات القتال وسط تعرض المحاور الرئيسية ومستودعات الطوارئ العسكرية لقصف كثيف. والتوصية الثانية، هي برفع رواتب ضباط الصف في الخدمة الدائمة، بهدف الحفاظ على مستوى جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب.

٥ – وثيقة مضادّة:

في ردة فعل سريعة وتفاديا للأسوأ، قام رئيس هيئة الأركان العامة لجيش العدو، بحسب الصحافة الاسرائيلية، بإرسال وثيقة أخرى مضادة إلى أعضاء لجنة الخارجية والدفاع والمجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن السياسي "الكابينت"، على خلفية الانتقادات التي وردت في وثيقة بريك، بحيث أن وثيقة أيزنكوت التي وقع عليها جنرالات هيئة الأركان العامة، كل منهم في مجاله، حاولت تفنيد ما ورد في الوثيقة التي أعدها بريك. وتطعن وثيقة رئيس الأركان في صلاحيات اللواء بريك، وتحاول التأكيد على أن الجيش الإسرائيلي، ولا سيما الذراع البرية، في أعلى درجات الجاهزية للحرب المقبلة، وفقًا لمعايير علمية وضعها الجيش لقياس مستوى الكفاءة، وذكر أيزنكوت في وثيقته أن الجيش قادر على خوض حرب مستقبلية على جميع الجبهات التي تشكل خطرًا على إسرائيل.

ولم تستبعد وثيقة آيزنكوت وجود ثغرات في عدد من الوحدات العسكرية، حيث يعاني بعضها من تدني مستوى الجاهزية، لا سيما على مستوى العنصر البشري، من دون أن يخفي أن بعض الثغرات ترتبط بالموازنة، وبعدم القدرة على إدارة المخاطر بشكل يحمل قدرًا من الوعي.

لكن الوثيقة التي أعدها اللواء بريك، تتحدث عن اتجاه آخر تمامًا، حيث تعتمد على لقاءات كثيرة للغاية عقدها مع ضباط ميدانيين، من بينهم قادة كتائب، وخلص إلى أن هؤلاء عرضوا عليه أوضاعا بالغة الصعوبة فيما يتعلق بوضع الجنود، وتختلف عن رأي هيئة الأركان العامة بشأن جاهزيتهم، وتؤكد أن الجيش يجد صعوبة في التغلب على تلك المشاكل.

في السياق ذاته، تقدم عضو الكنيست موطيه يوغيف، عن حزب "البيت اليهودي"، بطلب إلى رئيس لجنة الخارجية والدفاع آفي ديختر، داعيًا لضرورة عقد اجتماع عاجل على مستوى اللجنة؛ لبحث الوثيقة التي أعدها بريك بشأن جاهزية الجيش. ونقل موقع صحيفة معاريف عن يوغيف قوله، إن ما ورد في الوثيقة خطير للغاية، ويحدد مشاكل تنبع من تقليص أعداد الضباط وضباط الصف في السنوات الأخيرة، مضيفًا أن نتائج هذا النقص بدأت تظهر على الأرض، وسوف تظهر أكثر في حالات الطوارئ. وتابع أن رئيس الأركان وجنرالات الجيش يزعمون في المقابل، أن الجيش جاهز لتنفيذ كل مهمة ملقاة على عاتقه، ما يعني أن هناك تباينًا بين الوثيقتين، لذا فإن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق "الكابينت"، ولجنة الخارجية والدفاع، لبحث هذا الأمر والعمل على معالجة الثغرات لمواجهة جميع التهديدات المتعلقة بأمن إسرائيل.

٦- قطاع غزة كنموذج:

أوضح رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الجنرال يعقوب عميدرور، ان مشكلة التهدئة على الجبهات المشتعلة لم تخلق قط ردعا بوجه أي طرف من اطراف المواجهة مع إسرائيل. لكن برغم فشل الجيش الإسرائيلي في الحرب الإسرائيلية على لبنان، صيف عام ٢٠٠٦، فإنها قد اوجدت حالة من الهدوء في الجبهة الشمالية، المواجهة للبنان وسوريا. واعتبر الجنرال عميدرور أن اعادة احتلال الجيش الإسرائيلي لقطاع غزة، هو بمثابة "حماقة"، لأنه يعني إلقاء مسؤولية مليوني فلسطيني على عاتق إسرائيل، وهو ما لم يمكن تحمله.

وحذر رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق قطاع غزة وحركة "حماس" من جرجرة إسرائيل لحرب في غزة، بدعوى أنه في تلك الحالة سيكون الرد الإسرائيلي قاسيا ومؤلما. واضاف أن تعاظم قوة إيران في سوريا هو المشكلة الحقيقية لإسرائيل، وليست قطاع غزة، وبأن إسرائيل اهتمت بالقطاع على حساب تزايد قوة إيران في الأراضي السورية.

٧ – خاتمة:

مع قرب انتهاء ولايته أواخر العام الجاري كتب آيزنكوت وثيقة قادة الجيش غير معتادين على إصدار مثلها، جاء فيها أن الجيش لديه كامل الاستعداد العالي لحرب قد تندلع في أي جبهة، ووفق أي سيناريو محتمل، ووقع عليها كل جنرالات هيئة الأركان من قادة المشاة والبحرية والبرية والدعم اللوجستي والاستخبارات.

وجاء في الوثيقة أن "الجيش مستعد لخوض أي حرب قد يستدعى لها، لأن لديه بنى تحتية وخبرة غنية وتجارب طويلة، ولديه استعداد وجاهزية يومية لمواجهة جميع الجبهات التي قد تندلع فيها الحرب، مع أن الفجوات داخل وحداته المختلفة قائمة كالعادة في أي جيش، لكن توجهات رئاسة الأركان كفيلة بجسر هذه الهوة حسب الأولويات، والقرارات كفيلة بتقليل حجم المشاكل".

توجه "مفوض شكاوى الجنود" في الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، يتسحاك بريك، إلى أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست محذرا من أن قادة الجيش لا يقولون لهم الحقيقة بشأن جهوزية الجيش للحرب.

وفي تقرير بعث به إلى أعضاء اللجنة حذر بريك من أزمة في القوى البشرية، ومن خلل في تخزين وصيانة الدبابات والمدرعات، إضافة إلى إشكالية في ثقافة إعداد التقارير.

وكتب بريك لأعضاء اللجنة أن ما يعرضه أمامهم لن يسمعوه من قيادات الجيش. وبحسبه، فإن بعضا من قادة الجيش لا يعلمون بذلك، في حين أن آخرين يعلمون ويخشون الحديث عن ذلك حتى لا يتعرضوا لانتقادات.

ودعا مفوض شكاوى الجنود أعضاء اللجنة إلى القيام بجولات ميدانية، والتحدث مع الجنود النظاميين، والاستماع للمشاكل والصعاب.

وأضاف أنه زار، مؤخرا، مخازن الطوارئ، وأن العسكريين هناك تحدثوا أمامه عن مشاكل خطيرة، إضافة إلى أقوال قاسية ذات صلة بقيادة الجيش. وبضمن ذلك أن "النقص في القوى البشرية في مخازن الطوارئ لا يتيح معالجة الأعطاب في قطع الأسلحة والدبابات والمدرعات".

وبحسبه، فإن العسكريين الذين تحدث معهم أشاروا إلى أنهم مضطرون لتقديم "تقارير غير حقيقية، ويقومون بتدوير الزوايا"، وأن الجيش يغض النظر عن ذلك. مضيفا أن "الوضع في مخازن الطوارئ على شفا كارثة".

وأضاف أنه يوجد في الجيش، اليوم، فجوات هائلة في مجالات مختلفة، أبرزها الفجوة بين القوى البشرية والمهمات المنوطة بها. وقال إن الخطة المتعددة السنوات "غدعون" التي بادر إليها رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، تسببت بأزمة في القوى البشرية بما "يمس بقدرة الجيش على تنفيذ مهماته على أفضل وجه".

وأشار في تقريره إلى أن غالبية المواضيع المعروضة لا يمكن إصلاحها خلال شهور معدودة، وإنما يتطلب ذلك "عملا معمقا وإصلاحات من الأساس"، وهي مهمة تقع على عاتق رئيس أركان الجيش الجديد. على حد قوله.

في الوقتِ الذي قرأ فيه مسؤولون ومُعلّقون في العالمِ العربي قرعاً لطبول الحرب في مواقف المسؤولين الإسرائيليين الأخيرة، كانوا في (إسرائيل) يقرعون أجراس القلق من عدم جهوزية جيش الاحتلال الإسرائيلي للحربِ، التي يُفترض، بحسبِ البعضِ، أن (إسرائيل) ستبادر إليها، وهو افتراض ليس له أرضيّة خصبة داخل أروقة صنَّاع القرار في (إسرائيل) لاعتباراتٍ عديدةٍ أهمها توازن الردع القائم حالياً بين محور المقاومة والعدو الإسرائيلي.»

وتابع: «تقرير بريك أثار سِجالاً واسِعاً في (إسرائيل) لكونه يمسّ العَصَب الأكثر حساسيّة في المؤسّسةِ الرسميةِ والمجتمعِ الإسرائيليين، ويهزّ ثقة الإسرائيليين بجيشهم وبقدرته ليس على تحقيقِ الانتصارِ والحَسْمِ في المعركةِ المُقبلةِ فحسب، بل في توفيرِ الحمايةِ والأمنِ للجبهةِ الداخليةِ المدنيةِ والعسكريةِ والمؤسّساتيةِ على حدٍّ سواء. اللواء بريك ليس أول مَن دقَّ ناقوسَ الخطرِ بشأنِ عدم جهوزيّة الجيش الإسرائيلي للحربِ المُقبلةِ، ولا سيما مع حزبِ الله.»

من جهتها، أفادت وسائل اعلام عبرية، بأن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعا لاجتماع استثنائي للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمن "الكابنيت" صباح اليوم الأربعاء.